

مصادر كتاب (الاقتراح)

أثرى السيوطي كتابه (الاقتراح) بنقول كثيرة من مصادر عديدة، حتى بدا الكتاب - على صغره - جامعًا لآراء السابقين في قضايا أصول النحو ومسائله.

ولقد حدّد السيوطي المصادر التي استقى منها كتابه على سبيل الإجمال؛ فقال في مقدمته: (واعلم أني قد استمدّيت في هذا الكتاب كثيرًا من كتاب (الخصائص) لابن جني؛ فإنه وضعه في هذا المعنى، وسماه «أصول النحو»^(١)، ولكن أكثره خارج عن هذا المعنى، وليس مرتّبًا، وفيه الغث والثمين، والاستطرادات، فلخصت منه جميع ما يتعلّق بهذا المعنى بأوجز عبارة وأرشقها وأوضحها، معزوًا إليه، وضممت إليه نفائس أخرى ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة، والعربية، والأدب، وأصول الفقه، وبدائع استخراجها بنفسى...

ثم بعد تمامه رأيت الكمال ابن الأنباري قال في كتابه «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»^(٢): علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصناعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم. ثم قال: وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو - فتطلبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما، فإذا هما لطيفان جدًا...^(٣).

ثم يقول السيوطي: (وقد أخذت من الكتاب الأول الباب؛ وأدخلته معزوًا إليه في خلل هذا الكتاب، وضممت خلاصة الثاني في مباحث العلة، وضممت إليه من كتاب «الإنصاف في مباحث الخلاف» جملة)^(٤).

(١) انظر: الخصائص ٢ / ١.

(٢) انظر: نزهة الإنباه؛ ص ٨٩.

(٣) مقدمة الاقتراح؛ ص ١٨ - ١٩.

(٤) المرجع نفسه؛ ص ٢٠.

ومصادر (الاقتراح) تنقسم إلى قسمين:

- ١ - كُتِبَ نقل منها السيوطي آراء أصحابها فيما يتصل بموضوعات كتابه.
- ٢ - آراء وأقوال نقلها السيوطي معزوة إلى أصحابها؛ إما من كتب غيرهم سواء ذكر هذه الكتب أو لم يذكرها، وإما من كتب أصحابها ولكنه لم يشر إليها.

أما القسم الأول فهو يتكون من الكتب التالية :

١ - كُتِبَ أَبِي البركات بن الأنباري^(١) :

وقد أخذ السيوطي عن عدّة كتب لابن الأنباري هي:

(أ) **لمع الأدلة في أصول النحو**^(٢)؛ وقد أكثر السيوطي من النقل عنه، وهو لم يذكره باسم (لمع الأدلة) إلّا في مقدمة كتابه فقط^(٣)، ولكنه يعبر عنه كثيرًا بقوله: (قال ابن الأنباري في أصوله)^(٤)، وقد ينقل عنه دون أن يذكره، بل يكتفى بقوله (قال ابن الأنباري)^(٥)، وما نقله السيوطي من هذا الكتاب يضيق المقام هنا عن ذكره.

(ب) **الإعراب في جمل الإعراب**؛ وهو يلي الكتاب السابق في كثرة النقل عنه من كُتِبَ ابن الأنباري، ولم يذكره السيوطي باسمه هذا إلّا في مقدمة كتابه فقط^(٦)، ولكنه يعبر عنه دومًا باسم (الجدل)، فيقول (قال ابن الأنباري في جدله)^(٧).

(١) سبقت ترجمته؛ ص ١١ من هذه الدراسة.

(٢) طُبِعَ هذا الكتاب مع ما يليه وهو «الإعراب في جمل الإعراب» في مجلد واحد بتحقيق: الأستاذ سعيد الأفغاني، طبعين؛ الأولى: عن الجامعة السورية؛ ١٩٥٧ م، والثانية: عن دار الفكر، بيروت؛ ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م؛ وهي التي أطلعت عليها.

(٣) انظر: مقدمة الاقتراح؛ ص ١٩.

(٤) انظر: المرجع السابق؛ ص ٢١، ٦٤، ٧١، ١٠٢، ١١٤.

(٥) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٢٢، ٨١، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٨، ١٠٠، ١٠١ وغيرها.

(٦) انظر: المرجع السابق؛ ص ١٩.

(٧) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٧٠، ١٠٢، ١٠٥، ١١٤.

(ج) الإنصاف في مسائل الخلاف^(١): وقد صرح السيوطي في مقدمة كتابه بالنقل عنه^(٢)، وقد نقل عنه بضع نقول فيما يختص ببعض المسائل الخلافية^(٣).
 (د) نزهة الألباء في طبقات الأدباء^(٤): وعنه عرف السيوطي بوجود كتابي ابن الأنباري «لمع الأدلة، والإعراب»^(٥)، وقد تركت كتب ابن الأنباري أثرها الواضح في فكر السيوطي في أصول النحو^(٦).

٢ - كتاب (الخصائص) لابن جني^(٧):

ولقد كان هذا الكتاب المرجع الأساسي للسيوطي في (الاقتراح) قبل أن يطَّلِع على كتابي ابن الأنباري^(٨)، وأتصور أنه ظلَّ مرجعه الأكبر مع وجودهما^(٩)، ولقد نقل عنه السيوطي كثيرًا من موضوعات (الاقتراح) نقلًا يكاد يكون كاملاً^(١٠)، وهو لم ينقل عن شيء من كتب ابن جني سوى من (الخصائص). فإذا قال السيوطي في (الاقتراح): (قال ابن جني)؛ فهو يعني «في الخصائص»^(١١)، وابن جني هو أكثر من تأثر بهم السيوطي في هذا العلم^(١٢).

-
- (١) وقد طُبِعَ الكتاب غير مرة؛ بتحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وقد اطلَّعت على طبعته الثانية الصادرة عن مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٩٥٣ م.
 (٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٠.
 (٣) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٤٤، ٥٥، ١١٣.
 (٤) وهو مطبوع بالقاهرة، سنة ١٩٦٧ م، بتحقيق: الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم.
 (٥) انظر: مقدمة الاقتراح؛ ص ١٨.
 (٦) انظر: تأثره بسابقه؛ ص ٦٦ من هذه الدراسة.
 (٧) سبق التعريف بابن جني؛ ص ١٠ من هذه الدراسة، وقد طُبِعَ كتاب الخصائص غير مرة، بتحقيق: الشيخ محمد علي النجار.
 (٨) أعني: لمع الأدلة والإعراب.
 (٩) وهذا خلاف ما يراه الدكتور أحمد محمد قاسم في مقدمة تحقيقه للاقتراح؛ إذ يرى أن كتب ابن الأنباري هي المرجع الأول [انظر: ص ٩ من مقدمة تحقيقه]، وأحسب أن الموازنة بين نقول السيوطي عن كل منهما ترجح كفة ابن جني.
 (١٠) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٤، ٢٦، ٤٦، ٤٩ - ٥٢، ٦٦، ٦٨، ٩٢، ٩٣، وغيرها كثير.
 (١١) انظر: المرجع السابق؛ ص ٢٦، ٢٧، ٥١، ٥٢، ٩٥ وغيرها.
 (١٢) انظر: تأثره بسابقه؛ ص ٦٨ من هذه الدراسة.

٣ - كُتِبَ أَبِي حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيِّ (١) :

وقد نقل السيوطي عن كتابين منها؛ وهما:

(أ) شرح التسهيل؛ ونقله منه أكثر من كتابه الآخر (٢).

(ب) تذكرة النحاة؛ وقد أخذ عنه السيوطي بضع نقول (٣). وبالنظر إلى أهمية ما نقله السيوطي عن أبي حَيَّانِ من آراء وقناعاته بها، كان أبو حَيَّانِ ممن تأثر بهم السيوطي (٤).

٤ - كُتِبَ ابْنُ مَالِكٍ (٥) :

(أ) التسهيل (٦)؛ وقد نقل عنه السيوطي مرة واحدة ناسباً القول إلى ابن مالك دون إشارة إلى أنه من (التسهيل)، وذلك عند ذكره أن شرط العلة أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، حيث يقول السيوطي: (ومن ثمَّ خطأ ابن مالك البصريين في قولهم: إِنَّ عِلَّةَ إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ مُشَابِهَتُهُ لِلْأَسْمِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسُكُونَاتِهِ وَإِبْهَامِهِ وَتَخْصِيصِهِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَيْسَتْ الْمَوْجِبَةُ لِإِعْرَابِ الْأَسْمِ، وَإِنَّمَا الْمَوْجِبُ لَهُ قَبُولُهُ بِصِيغَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ وَلَا يُمَيِّزُهَا إِلَّا الْإِعْرَابُ) (٧) - وهو ما قال به ابن مالك في (التسهيل) (٨).

(١) هو: الإمام أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الجياني الأندلسي، جمع بين العربية والتفسير والحديث والتراجم، تُوفِّيَ بمصر سنة ٧٤٥ هـ، له: «الارتشاف، والبحر المحيط - في تفسير القرآن -، وتذكرة النحاة، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل». [انظر في ترجمته: البدر الطالع ٢/ ٢٨٨ - ٢٩١، والشذرات ٦/ ١٤٥ - ١٤٧].

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٣، ٤٠، ٤٥، ٥٨، ١٢١، ١٢٤.

(٣) انظر: المرجع السابق؛ ص ٢٨، ٣٣، ٧٧.

(٤) انظر: تأثره بسابقيه؛ ص ٧٠ من هذه الدراسة.

(٥) هو: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني، تُوفِّيَ سنة ٦٧٢ هـ، له: «التسهيل» وشرحه، ونظم «الكافية الشافية» وشرحها، و«الألفية»، وغيرها. [انظر في ترجمته: الشذرات ٥/ ٣٣٩، ومفتاح السعادة ١/ ١١٥].

(٦) طُبِعَ بتحقيق: الأستاذ محمد كامل بركات، القاهرة، ١٩٦٨ م.

(٧) الاقتراح؛ ص ٨٩.

(٨) انظر: التسهيل؛ ص ٢٢٨.

(ب) **شرح التسهيل**؛ وعنه أخذ السيوطي معظم نقوله لآراء ابن مالك، مصرحاً باسمه في كل مرة^(١).

(ج) **الألفية**؛ وقد نقل منها السيوطي مرتين في موضع واحد... عند حديثه عن طريقة ابن مالك بين مذهبي البصريين والكوفيين^(٢)، وتأثر السيوطي بابن مالك شديد الوضوح^(٣).
٥ - كتاب سيبويه^(٤):

نقل السيوطي عن سيبويه كثيراً من آرائه في جزئيات المسائل النحوية؛ إمّا من كتابه، أو من كُتب غيره^(٥)، ولكن نقله عنه فيما يختص بقواعد علم أصول النحو قليل^(٦)، ومع ذلك فإن تأثر السيوطي بسيبويه في هذا القليل لا يُنكر^(٧).

٦ - كتاب (الأصول) لابن السراج^(٨):

كان ضرورياً أن يرجع السيوطي إلى أصول ابن السراج، وأن يستمد منه بعضاً من أقواله؛ فهو صاحب أول كتاب يصلنا يحمل اسم (الأصول في النحو)^(٩)، وقد نقل عنه السيوطي بضعة نقول لها أهميتها^(١٠)، ولذا كان ابن السراج ممن تأثر بهم السيوطي في هذا الكتاب^(١١).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٠، ٦٧، ٩٠، ١١١.

(٢) انظر: المرجع السابق؛ ص ١٣٢.

(٣) انظر: تأثره بسابقه؛ ص ٧١ من هذه الدراسة.

(٤) سبقت ترجمته؛ ص ٩ من هذه الدراسة.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٨، ٦٨، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٩٢، ٩٣، ٩٦ وغيرها.

(٦) انظر: المصدر نفسه؛ ص ٢٧، ٤٠، ٤١، ٨٢.

(٧) انظر: تأثره بسابقه؛ ص ٧٤ من هذه الدراسة.

(٨) سبقت ترجمته؛ ص ١٠ من هذه الدراسة.

(٩) ولقد طُبِعَ بتحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، وقد اطلّعت على طبعته الثالثة الصادرة عام ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

(١٠) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٤، ٥٧، ٨٠، ٨٥.

(١١) انظر: تأثره بسابقه؛ ص ٧٣ من هذه الدراسة.

٧ - كتاب (الإيضاح) للزجاجي^(١):

على الرغم من أن كتاب الزجاجي يحمل اسم (الإيضاح في علل النحو)^(٢)، فإن أكثر موضوعاته أقرب إلى جزئيات النحو منها إلى قواعده الأصولية، وما فيه من قضايا أصول النحو قليل، وهو ذكر استنباط علل النحو، وأقسام هذه العلل، وقول الخليل فيما ذكره من التعليقات - وهذا ما نقله السيوطي عنه^(٣). ولقيمة هذا النقل في إضافة جديد إلى علم أصول النحو، عُدَّ الزجاجي ممن تأثر بهم السيوطي^(٤).

٨ - كتب ابن هشام^(٥):

أخذ السيوطي عن ابن هشام بضعة نقول من كتابين له، كما نقل عنه قولاً لم يذكر مصدره؛ أما الكتابان فهما:

(أ) شرح الشواهد^(٦)؛ وعنه أخذ السيوطي قولين لابن هشام؛ الأول: بعدم جواز الطعن فيما جهل قائله من الشواهد، وإلا لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً مجهولة القائل في كتاب سيبويه^(٧)، والثاني: في تعليل اختلاف روايات بعض أبيات الشعر؛ بأن العرب كان بعضهم ينشد شعر بعض، وكلُّ يتكلم بمقتضى سجيته، ومن هنا كثرت الروايات فيها^(٨).

(١) سبق التعريف به؛ ص ١٠ من هذه الدراسة.

(٢) طُبِعَ بتحقيق: الدكتور مازن المبارك، وقد اطلّعت على طبعته الثانية الصادرة عام ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.

(٣) انظر: الإيضاح؛ ص ٦٤ - ٦٦، والاقتراح؛ ص ٩٣ - ٩٤.

(٤) انظر: تأثره بسابقه؛ ص ٧٣ من هذه الدراسة.

(٥) هو: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، تُوفِّي بالقاهرة سنة ٧٦١ هـ، له: «مغنى اللبيب، وشذور الذهب، وأوضح المسالك، والجامع الصغير» وغيرها. [انظر في ترجمته: البغية ٦٨/٢].

(٦) لعلّه «الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية»؛ وهو شرح للشواهد «اللمع»؛ لابن جنى [انظر: هدية العارفين ١/٤٦٥]، ولعلّه هو «شرح الشواهد الكبرى» كما في الدرر الكامنة؛ لابن حجر ٢/٤١٦.

(٧) انظر: الاقتراح ص ٥٧.

(٨) انظر: المصدر نفسه ص ٥٩.

(ب) **تعاليق على الألفية**^(١)؛ وقد نقل عنها السيوطي قولاً لابن هشام بعدم جواز الاحتجاج بشعر لا يُعرف قائله^(٢)، وهو مخالف لقوله السابق في (شرح الشواهد)^(٣).

وقد نقل السيوطي عن ابن هشام، دون إشارة إلى مصدر نقله، قوله بانقسام السماع إلى غالب، وكثير، ونادر، وقليل، ومطرود^(٤).

٩ - كتاب (البديع) للربيع^(٥):

وقد نقل السيوطي عنه ثلاث مرات؛ إحداها: تعريفه لعلم النحو^(٦)، والثانية: استشهاد الربيع بالحديث الشريف^(٧)، والثالثة: قوله: «بأن منع صرف نحو (هند) و (نوح) هو القياس وأن صرفهما من قبيل الاستحسان»^(٨). وهو في المواضع الثلاثة يذكره باسم (صاحب البديع).

١٠ - كتاب (التبيين)^(٩) لأبي البقاء العكبري^(١٠):

ومنه نقل السيوطي مرتين؛ إحداها: قول أبي البقاء بضعف الإجماع السكوتى عن

(١) سَمَّاهُ في «الدرر الكامنة» ٢/ ٤١٥ (تعليق على الألفية).

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٦.

(٣) انظر: المرجع السابق؛ ص ٥٧.

(٤) انظر: المرجع السابق؛ ص ٥٧.

(٥) هو: أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربيعي، نحوي، لغوي، أخذ عن السيرافي، ولزم أبا علي الفارسي عشرين سنة، تُوِّفِّي سنة ٤٢٠ هـ، له: «البديع في النحو»، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح البلغة، وغيرها. [انظر في ترجمته: معجم الأدباء ١٤/ ٧٨-٨٥، وشذرات الذهب ٣/ ٢١٦ وغيرهما].

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٣.

(٧) انظر المرجع نفسه؛ ص ٤٣.

(٨) انظر: المرجع السابق؛ ص ١١٨.

(٩) واسمه «التبيين عن مذاهب النحويين»؛ وقد طُبِعَ بتحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، وقد اطلّعت على طبعته الأولى الصادرة عام ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

(١٠) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تُوِّفِّي سنة ٦١٦ هـ. وله: «الإشارة في النحو»، وإعراب الحديث النبوي، والتبيان في إعراب القرآن وغيرهما. [انظر في ترجمته: بغية الوعاة ٢/ ٣٨، وهدية العارفين ١/ ٤٥٩ وغيرهما].

الإجماع القولي، وإجازته إحداث قول ثالث عند انحصار الخلاف في قولين^(١)، والثانية: ما نقله في (السير والتقسيم)؛ من استدلال أبي البقاء به على فعلية نعم وبئس^(٢).

١١ - كتاب (التعليقة) لابن النحاس^(٣) :

وقد أخذ عنه السيوطي ثلاثة نقول؛ الأول: ما حكاه ابن النحاس من أن صوغ فعال متسقاً من أحاد إلى عشار إنما هو منسوب إلى أبيات مصنوعة^(٤)، والثاني: إشارة ابن النحاس إلى إجازة الكوفيين إظهار (أن) بعد (كى) احتجاجاً ببيت لا يُعرف قائله^(٥)، والثالث: ما ذكره ابن النحاس من أن: النقل عن النفي لا يعنى عدم وجود ما نفى، لأن حاصله أنه لم يسمع^(٦).

١٢ - كُتب الزمخشري^(٧) :

وقد نقل السيوطي من كتابين له هما :

(أ) **المفصل^(٨)** : وعنه نقل قول الزمخشري بالعلة المركبة في حذفهم الياء والحركة من (الذى) و(التي)؛ لاستطالتهما مع كثرة الاستعمال^(٩).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٨ - ٦٩.

(٢) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٩٩.

(٣) **هو:** أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الملقب بابن النحاس الحلبي، شيخ العربية في مصر في زمانه، توفى سنة ٦٩٨ هـ، له: «إملاء على كتاب المقرب»، والتعليقة» على شرح ديوان امرئ القيس. [انظر في ترجمته: بغية الوعاة ١/ ١٣، والشذرات ٥/ ٤٤٢، والأعلام ٥/ ٢٩٧.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٨ - ٤٩.

(٥) انظر: المرجع السابق؛ ص ٥٥.

(٦) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٦٤.

(٧) **هو:** جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، مفسر، محدث، متكلم، نحوي، توفى سنة ٥٣٨ هـ، له: «المفصل في العربية، والكشاف عن حقائق التنزيل، والفائق في غريب الحديث» وغيرها. [انظر في ترجمته: ياقوت ١٩/ ١٢٦ - ١٣٥، والوفيات ٢/ ١٠٧ - ١١٠].

(٨) **طُبِعَ** المفصل غير طبعة؛ وقد اطلعت على الطبعة الثانية ١٣٢٣ هـ.

(٩) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٨.

(ب) **الكشاف**^(١): وقد نقل منه السيوطي إجازة الزمخشري الاستشهاد بشعر أبي تمام^(٢)؛ وهو من المحدثين، استناداً إلى قبول روايته لشعر الحماسة^(٣)، وقد نقل عنه من غير كتبه قوله «بعدم جواز دخول الباء في خبر (ما) التميمية»، وقد نقله عن (شرح التسهيل) لابن مالك^(٤).
 ١٣ - كتب ابن عصفور^(٥):

وقد نقل عنه السيوطي من كتابين من كتبه هما:

(أ) **المقرب**^(٦): وعنه أخذ السيوطي قولين لابن عصفور دون ذكر الكتاب، بل يكتفى بالقول (قال ابن عصفور)؛ الأول: حد ابن عصفور للنحو^(٧)، والثاني: قول ابن عصفور بأن الشعر نفسه ضرورة وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى^(٨).

(ب) **الممتع**^(٩): وقد نقل عنه السيوطي مرة واحدة مصرحاً باسم الكتاب دون أن يذكر اسم ابن عصفور، بل قال: (قال في «الممتع»: إذا نحن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة كان تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات)^(١٠). وقد ينقل السيوطي قولاً لابن عصفور من كتب غيره،

(١) صدرت طبعته الأولى عن دار الفكر عام ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

(٢) هو: حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، شاعر، أديب، وُلِدَ بسوريه سنة ١٩٠هـ، ونشأ بمصر، وقَدِمَ إلى بغداد ولازم المعتصم، تُوِّفِّي سنة ٢٣١هـ، له: «فحول الشعراء، وديوان الحماسة، ونقائض جرير والأخطل» وغيرها. [انظر في ترجمته: مفتاح السعادة ١/ ١٩٠، والفهرست ١/ ١٦٥، غيرهما].
 (٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٤.

(٤) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١١١.

(٥) هو: أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية في الأندلس، تُوِّفِّي سنة ٦٦٩هـ، له: «المقرب، والممتع، والمفتاح» وغيرها. [انظر في ترجمته: البغية ٢/ ٢١٠، والشذرات ٥/ ٣٣٠].

(٦) طُبِعَ ببغداد سنة ١٩٧١ - ١٩٧٢م؛ بتحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري.

(٧) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٣، والمقرب ١/ ٤٥.

(٨) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٢، والمقرب ١/ ٢٠٢.

(٩) ظهرت الطبعة الأولى سنة ١٩٧٠م، بتحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، صادرة عن المكتبة العربية بحلب.

(١٠) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٣.

وهو قوله (بالعلة المركبة في حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم لكثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين)، وقد نقله عن «التعليقة» لابن النحاس^(١).

١٤ - كتاب (الإفصاح) للخضراوى^(٢) :

نقل السيوطي عن الخضراوى خمس مرات؛ فذكر (الإفصاح) مقترناً بصاحبه مرة واحدة في حديثه عن الدلالات النحوية^(٣)، وذكره باسم (صاحب الإفصاح) مرة واحدة؛ كذلك عند ذكره ترجيح الأصل على الغالب^(٤)، وفي المرات الثلاث الباقية لم يذكره إلا بقوله (وقال الخضراوى)^(٥)، أو (أورده الخضراوى)^(٦)، ولا يستطيع أحد أن يقطع بأن هذه النقول الثلاثة الأخيرة كانت من (الإفصاح)، فإن للخضراوى في النحو كتباً أخرى^(٧).

١٥ - كتاب (شرح المفصل) للأندلسي^(٨) :

وقد نقل عنه السيوطي في ثلاثة مواضع: نقل عنه في الموضوع الأول مسألة في تسلسل العلة^(٩).. ونقل عنه في الموضوع الثانى استدلال الكوفيين على رفع الضمير في نحو (لولاك)؛

(١) انظر: المرجع السابق؛ ص ٨٨.

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخزرجى الأنصارى، المعروف بابن البرذعى، أديب، نحوى، ناثر، ناظم، توفى سنة ٦٤٦ هـ، له: «الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبى على الفارسى، وفصل المقال في أبنية الأفعال، والمسائل النخب» وغيرها. [انظر: هدية العارفين ٢/ ١٢٤، ومعجم المؤلفين ١١٣/ ١٢].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٨.

(٤) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١٢٤.

(٥) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٢٣، ١١٧.

(٦) انظر: المرجع السابق؛ ص ٣٣.

(٧) انظر: ترجمته السابقة.

(٨) هو: أبو محمد علم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي، فقيه، أصولي، نحوى، متكلم، توفى سنة ٦٦١ هـ، له: «شرح المفصل للزنجشري، والمباحث الكاملية على المقدمة الجزولية، وشرح الشاطبية؛ في القراءات» وغيرها. [انظر: ياقوت ١٦/ ٢٣٤ - ٢٣٥، والشذرات ٥/ ٣٠٧].

(٩) انظر: الاقتراح؛ ص ١١١.

بارتفاع الاسم الظاهر الذي يقع موقعه، فالرفع استصحاب لحال الأصل^(١).. وفي الموضع الثالث: نقل عنه اعتداد الكوفيين بالبيت الواحد المخالف للأصول والتععيد عليه، وكذا أخذهم اللغة عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ، بينما أخذها البصريون عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع^(٢).

١٦ - كتاب (المستوفى) للفرغانى^(٣) :

وقد أخذ السيوطي منه ثلاثة نقول دون أن يذكر اسم الفرغانى، بل يكتفى بالقول: (قال صاحب المستوفى)، وقد نقل عنه حدًّا للنحو^(٤)، ونقل عنه القول: بأن كل علم - ومنها النحو - بعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر^(٥)، وكذا نقل عنه قوله: «بأن علل النحو في غاية الوثاقة والقوة، وأنها غير مدخولة ولا متسمح فيها»^(٦).

١٧ - كتاب (ثمار الصناعة) للدينورى الجليس^(٧) :

وعنه نقل السيوطي مرتين؛ نقل في الأولى: تعريفه للنحو؛ وأنه مستقرًا من كلام الله تعالى وكلام فصحاء العرب، دون أن يُشير إلى الحديث الشريف كمصدر احتجاج^(٨).. ونقل في المرة الثانية: تقسيم الدينورى علل النحو إلى صنفين: علة تطرد على كلامهم وتنساق إلى قانون

(١) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١١٤.

(٢) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١٢٩.

(٣) هو: أبو سعد كمال الدين على بن مسعود الفرغانى، له «المستوفى» في النحو. [انظر في ترجمته: كشف الظنون ١٦٧٥/٢].

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٣.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٧٠.

(٦) انظر: المرجع السابق؛ ص ٨١-٨٢.

(٧) هو: الحسين بن موسى بن هبة الله الدينورى المعروف بالجليس، نحوى، لغوى، من آثاره «ثمار الصناعة» في النحو، تُوفّي بعد سنة ٣٤٠هـ. [انظر: البغية ١/ ٥٤١، ومعجم المؤلفين ٤/ ٦٥].

(٨) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٣.

لغتهم، وعلة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم^(١).

١٨ - كتاب (المرتجل) ^(٢) لابن الخشاب ^(٣) :

وقد أخذ منه السيوطي في باب (الإجماع)؛ قول ابن الخشاب بأنه لو قيل: إن (من) الشرطية لا محل لها من الإعراب قياساً لها على (إن) الشرطية لكان قولاً، ولكن مخالفة المتقدمين لا تجوز^(٤).

١٩ - كتاب (المغنى) لابن فلاح ^(٥) :

وعنه نقل السيوطي قول ابن فلاح باسمية (كيف) استدلالاً بالسير والتقسيم، بنفى حرفيتها؛ لحصول الفائدة منها مع الاسم، ونفى فعليتها؛ لأن الفعل يليها بلا فاصل، فلزم كونها اسمًا لكونه الأصل في الإفادة^(٦).

٢٠ - كتاب (التذكرة) لابن مكتوم ^(٧) :

وعنه نقل السيوطي شرحاً لأقسام علل النحو التي بلغت أربعاً وعشرين علة، مع ذكر أمثلة لكل منها^(٨).

(١) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٨٣.

(٢) طبع في دمشق عن دار الحكمة سنة ١٩٧٢ م؛ بتحقيق: علي حيدر.

(٣) هو: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد، توفى سنة ٥٦٧ هـ، له: «شرح اللمع لابن جنى، وحاشية على درة الغواص، والمرتل في شرح الجمل للجرجاني». [انظر: الوفيات ١/ ٣٣٥-٣٣٦، والشذرات ٤/ ٢٢١-٢٢٢].

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٧.

(٥) هو: تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمنى؛ الشهير بابن فلاح، توفى سنة ٦٨٠ هـ، له: «الكافي في أصول الفقه، والمغنى في النحو». [انظر: الأعلام ٧/ ٣٠٣، وهدية العارفين ٢/ ٤٧٤].

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٩.

(٧) هو: أبو محمد تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، أخذ عن البهاء ابن النحاس، ولزم أبا حيان دهرًا، توفى سنة ٤٧٩ هـ، له: «التذكرة - ويسمىها [قيد الأوبد] -، وشرح الشافية لابن الحاجب، وشرح فصيح ثعلب» وغيرها. [انظر في ترجمته: بغية الوعاة ١/ ٣٢٦، وهدية العارفين ١/ ١١٠].

(٨) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٣-٨٥.

٢١ - (المقدمة الجزولية) ^(١) للجزولي ^(٢) :

وقد أخذ منها السيوطي قول الجزولي: بأن الشيء قد يُحمل على مقابله، وعلى مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابلة، مع تمثيله للحالات الثلاث ^(٣).

٢٢ - (منهاج البلغاء) ^(٤) لحازم القرطاجني ^(٥) :

وقد نقل عنه السيوطي بعض ما تستوحشه النفس من ضرائر الشعر؛ كتكوين أفعل التفضيل، أو الزيادة المؤدية إلى ما ليس أصلاً في كلام العرب، أو المؤدية إلى ما يقل في كلامهم، أو النقص المجحف بالكلمة، أو العدول عن صيغة إلى أخرى ^(٦).

٢٣ - كُتب الفخر الرازي ^(٧) :

وقد أخذ السيوطي عن كتابين له؛ وهما:

(أ) **المحصول** ^(٨)؛ وقد نقل منه السيوطي فصلاً كاملاً ملخصاً بعبارة حول حُكم

(١) طُبعت بالقاهرة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨، بتحقيق: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد.

(٢) هو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي، النحوي، نزيل مراکش، تُوفّي سنة ٦٠٧ هـ، له: «الأمالي في النحو»، وشرح أصول ابن السراج، ومقدمة في النحو - مشهورة [بقانون الجزولي] وشرحها. [انظر: الوفيات ١/ ٤٩٨، ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٧].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٧٨-٧٩.

(٤) وهو مطبوع بتونس سنة ١٩٦٦ م، بتحقيق: الأستاذ محمد الحبيب ابن الخوجة.

(٥) هو: حازم بن محمد بن حازم القرطاجني أبو الحسن، نزيل قرطبة، تُوفّي سنة ٦٨٤ هـ، له: «منهاج البلغاء، وميمية في النحو». [انظر: هدية العارفين ١/ ٢٦٠].

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٠-٣٢.

(٧) هو: أبو المعالي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري الرازي، مفسّر، متكلم، فقيه، أصولي، حكيم، أديب، شاعر، طبيب، تُوفّي سنة ٦٠٦ هـ، له: «مفاتيح الغيب - في تفسير القرآن -، والمحصول، وشرح الوجيز للغزالي، والمحارر في النحو». [انظر في ترجمته: الشذرات ٥/ ٢١، ومفتاح السعادة ١/ ٤٤٥].

(٨) وقد طُبِع سنة ١٩٧٩ م؛ بتحقيق: الدكتور طه جابر العلوانى.

معرفة اللغة والنحو والتصريف، والإشكالات التي ترد على النقل المتواتر ونقل الأحاد للغة، والجواب عنها^(١).

(ب) **المحرر في النحو**؛ وعنه نقل السيوطي جُلّ مسألة (أول من وضع النحو والتصريف)^(٢).

٢٤ - كتاب (الألفاظ والحروف) ^(٣) للفارابي ^(٤) :

وعنه نقل السيوطي تميز لغة قريش بانتقاء أفصح الألفاظ وأسهلها، وأحسنها مسموعاً، وعنها أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، ثم ذكر من يلي قريشاً في ذلك، ومن تحامى اللغويون الأخذ عنهم من القبائل بسبب اختلاطهم بالأعاجم أو لمجاورتهم^(٥).

٢٥ - كتاب (مناقب الإمام الشافعي) ^(٦) لابن شاعر ^(٧) :

وقد نقل منه السيوطي قول ابن شاعر فيما يرويه عن الإمام أحمد ابن حنبل^(٨) : أن كلام الشافعي في اللغة حُجَّة^(٩).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٠ - ٦٤.

(٢) انظر: المرجع السابق؛ ص ١٣٠ - ١٣١.

(٣) طُبِعَ بدار المشرق ببغداد؛ بتحقيق: الدكتور محسن مهدي.

(٤) **هو**: أبو نصر محمد بن محمود بن أوزلغ بن طرخان الفارابي، حكيم، فيلسوف، تُوفِّي سنة ٣٣٩هـ، له: «آراء أهل المدينة الفاضلة، والاجتماعات المدنية، وإحصاء العلوم» وغيرها. [انظر في ترجمته: هدية العارفين ٢/ ٣٩ - ٤٠].

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٤ - ٤٥.

(٦) **هو**: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس القرشي، وُلِدَ بعسقلان سنة ١٥٠هـ، وتُوفِّي بمصر سنة ٢٠٤هـ، له: «الأم - في الفقه -، وأحكام القرآن، واختلاف الحديث» وغيرها. [انظر: هدية العارفين ٢/ ٩].

(٧) **هو**: محمد بن شاعر بن أحمد الكتبي، أديب مؤرِّخ، تُوفِّي سنة ٧٦٤هـ، له: «روضة الأزهار، وعيون التواريخ، وفوات الوفيات». [انظر: هدية العارفين ٢/ ١٦٢].

(٨) **هو**: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، إمام المذهب الحنبل، تُوفِّي ببغداد سنة ٢٤١هـ، له: «المسند، وكتاب الزُّهد، والجرح والتعديل». [انظر: الوفيات ١/ ٢٠، والفهرست ١/ ٢٢٩].

(٩) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٦.

وأما القسم الثاني من مصادر (الاقتراح)؛ وهم من أخذ عنهم أقوالهم من غير كتبهم، أو من كتب لهم لم يُشر إليها السيوطي؛ فهم:

١ - الخليل بن أحمد^(١):

وقد نقل له السيوطي خمسة آراء؛ منها ثلاثة: أخذها عن كتاب (الخصائص) لابن جني^(٢)، والرابع: نقله عن (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي^(٣)، والخامس: نقله عن كتاب (شرح التسهيل) لأبي حيّان الأندلسي^(٤).

٢ - أبو الحسن الأخفش^(٥):

وقد نقل عنه السيوطي أربعة آراء؛ ثلاثة منها: عن (الخصائص) لابن جني^(٦)، والرابع: من كتاب (التبيين) لأبي البقاء؛ في رفع الضمير في (لولاك) ونحوه^(٧).

٣ - أبو زكريا الفراء^(٨):

وقد نقل له السيوطي قولين؛ الأول: عن (الخصائص) لابن جني؛ حول رفض الأخذ في اللغة من كل أحد إلا من بدوى فصيح^(٩)، والثاني: لم يُشر السيوطي إلى مصدره؛ وهو قول الفراء: بأن العرب كانت تحضر الموسم وتأتى البيت الحرام لحج فتسمعها قريش فتأخذ أحسن لغاتها^(١٠).

(١) سبقت ترجمته؛ ص ٩ من هذه الدراسة.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٧، ٧٩، ١٢٣.

(٣) انظر: المرجع السابق؛ ص ٩٤-٩٥.

(٤) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٤٠.

(٥) سبقت ترجمته؛ ص ٩ من هذه الدراسة.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٦، ٧٤، ١٢٧.

(٧) انظر: المرجع السابق؛ ص ٦٨.

(٨) هو: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، أبرع الكوفيين في النحو، تُوفّي سنة ٢٠٧ هـ، له: «معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والمقصود والممدود». [انظر في ترجمته: ياقوت ٩/٢ - ١٤، والوفيات ٢/٣٠١ - ٣٠٤ وغيرهما].

(٩) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٢.

(١٠) انظر: المرجع السابق؛ ص ١٢٧.

٤ - أبو عثمان المازني^(١) :

نقل له السيوطي ثلاثة أقوال؛ منها: قول أخذه عن كلٍّ من (المحصول) للفخر الرازي، وعن (الخصائص) لابن جني؛ وهو قول أبي عثمان: بأن ما قيص على كلام العرب فهو من كلامهم^(٢)، والقولان الآخران: أخذهما عن (الخصائص) وحده؛ أخذهما عن استعمال أبي عثمان لتركيب المذاهب^(٣)، والآخر استدلاله بعدم النظر في نفى أن تكون «السين وسوف» رافعتين للمضارع^(٤).

٥ - أبو العباس المبرد^(٥) :

وقد نقل عنه قولين، وكلاهما من (الخصائص)؛ أحدهما: قولٌ له بتعليل إسكان آخر نحو (ضربت)، لحركة ما بعده مما يؤدي إلى توالي الحركات، وتعليله تحريك الضمير فيه بسكون «ما» قبله، وهذا من دور العلة^(٦)، وثانيهما: ما نقله ابن جني حكاية ما سمعه المبرد ممن ينطق من العرب، وينص على علة ما نطق به^(٧).

٦ - أبو العباس ثعلب^(٨) :

- (١) هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن عدى المازني البصري النحوي، المتوفى سنة ٢٤٩هـ، له: «تفسير كتاب سيبويه، وعلل النحو، وكتاب التصريف، وكتاب العروض». [انظر: هدية العارفين ١/ ٢٣٤].
- (٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٢، ٧٩.
- (٣) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٦٨.
- (٤) انظر: المرجع السابق؛ ص ١١٦.
- (٥) هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أديب، نحوي، لغوي، فقيه، توفى سنة ٢٨٥هـ، له: «احتجاج القراء، وأدب الجليس، والكامل في اللغة والأدب، والمقتضب - في النحو-»، وغيرها. [انظر في ترجمته: هدية العارفين ١/ ٢٠].
- (٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٩٢.
- (٧) انظر: المرجع السابق؛ ص ٩٦.
- (٨) هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، النحوي الشيباني، المتوفى سنة ٢٩١هـ، له: «الفصيح في اللغة، والمجالس - في النحو واللغة والأخبار -، ومعاني القرآن» وغيرها. [انظر: ياقوت ٥/ ١٠٢ - ١٤٦، والوفيات ١/ ٣٦].

وقد نقل عنه السيوطي قولين كذلك؛ الأول: لم يذكر مصدره، وهو حكايته عن الأصمعي؛ أن آخر من يحتج بشعره وهو إبراهيم ابن هرمه^(١)، ونقل الثاني: عن (الخصائص)؛ وهو قول ثعلب: بجواز أن يرتحل الإنسان لنفسه من المذاهب ما يوافق القياس ما لم يُخالف نصاً^(٢).

٢ - أبو علي الفارسي^(٣):

أكثر السيوطي من نقل آراء أبي علي الفارسي، وهي كلها منقولة من كتب غيره، فقد نقل له خمسة آراء؛ وردت في (الخصائص)^(٤)، ثم رأياً ورد في نقله عن (شرح التسهيل) لأبي حيّان^(٥)، ورأياً آخر ورد في نقله عن كتاب (التبيين) لأبي البقاء^(٦)، وآخر الآراء ما نقله عن (شرح التسهيل) لابن مالك^(٧).

٨ - أبو نصر الجوهري^(٨):

وقد نقل عنه السيوطي، في قياس النظير على النظير، قوله: بأنّ تصغير أفعال في التعجب لم يسمع إلّا في (أملح) و(أحسن)، ولكنّ النحاة قاسوه فيما عداهما^(٩)، ولم يُشر السيوطي إلى أن

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٢. وهو: إبراهيم بن علي بن مسلمة بن هرمة، من شعراء الدولتين الأموية والعباسية، توفّي سنة ١٧٦ هـ. [انظر: خزائن الأدب ٨/١].

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٦.

(٣) هو: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، توفّي سنة ٣٧٧ هـ، له: «الإيضاح - في النحو -، والتكملة، والحجة في القراءات» وغيرها. [انظر في ترجمته: ياقوت ٧/ ٢٦١ - ٢٧٢، والوفيات ١/ ١٦٣ - ١٦٤ وغيرهما].

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٥، ٢٦، ٧٢، ٧٩، ١٢٧.

(٥) انظر: المرجع السابق؛ ص ٥٨.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٩.

(٧) انظر: المرجع السابق؛ ص ١١١.

(٨) هو: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى سنة ٣٩٣ هـ، له: «الصحاح في اللغة، وإصلاح خلل الصحاح، وكتاب بيان الإعراب» وغيرها. [انظر في ترجمته: هدية العارفين ١/ ٢٠٩].

(٩) انظر: الاقتراح؛ ص ٧٨.

هذا القول قد ورد في (الصّحاح) للجوهري^(١).

٩ - المرزبانى^(٢) :

أخذ عنه السيوطي قولين؛ أحدهما: ما نقله المرزبانى من قول أبى زيد الأنصارى^(٣) : أنه إذا قال سيوبه في كتابه ببعض شعر بشار أبى زيد الأنصارى أنه إذا قال سيوبه (وحدثني الثقة) فإنها بعينه؛ أى يعنى أبى زيد^(٤) .. والثانى: ما يذكره المرزبانى عن احتجاج سيوبه في كتابه ببعض شعر بشار بن برد^(٥)؛ لأنه قد هجا سيوبه لتركه الاحتجاج بشعره^(٦) - وهنا لم يذكر السيوطي أن القول الأخير موجود في (الموشح للمرزبانى)^(٧).

١٠ - ابن الطراوة^(٨) :

وعنه نقل السيوطي تقسيم الألفاظ إلى: واجب، وممتنع، وجائز؛ وما يترتب على تركيبها من وجوه جائزة وأخرى ممتنعة^(٩).

١١ - ابن الصائغ^(١٠) :

- (١) انظر: الصحاح؛ مادة (ملح).
- (٢) هو: أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزبانى، كان أديباً إخبارياً، تُوفّي سنة ٣٨٤هـ، له: «أخبار أبى تمام، وأخبار أبى حنيفة النعمان، والموشح» وغيرها. [انظر: هدية العارفين ٢/ ٥٤].
- (٣) هو: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى، تُوفّي سنة ٢١٥هـ، له: «بيوتات العرب، وخلق الإنسان، وغريب الأسماء» وغيرها. [انظر: ياقوت ١١/ ٢١٢، والوفيات ٢/ ٢٦١].
- (٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٨.
- (٥) هو: أبو معاذ بشار بن برد العقيلي بالولاء، البصرى، الأعمى، المتوفى سنة ١٦٧هـ، كان شعوبياً متهماً بالزندقة. [انظر في ترجمته: الشذرات ١/ ٢٦٥، والخزانة ٣/ ٢٣٠].
- (٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٥٥.
- (٧) انظر: الموشح؛ للمرزبانى، ص ٣٨٥.
- (٨) هو: سليمان بن محمد بن عبد الله المالقى، كان نحويّاً بارعاً، تُوفّي سنة ٥٢٨هـ، له: «الرد على الإيضاح لأبى على الفارسي، وشرح كتاب سيوبه، وشرح الجمل الكبيرة في النحو» وغيرها. [انظر في ترجمته: البغية ١/ ٦٠٢، وهدية العارفين ١/ ٣٩٨].
- (٩) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٤ - ٣٥.
- (١٠) هو: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن على الزمردى، المتوفى بمصر سنة ٥٧٧هـ، له: «التذكرة في النحو، وشرح الألفية لابن مالك، والمباني في المعانى» وغيرها. [انظر: البغية ١/ ١٥٥، وهدية العارفين ٢/ ٩٩].

وعنه نقل السيوطي القول بوجود (علة التحليل) في كُتب بعض المحققين؛ كابن الحشاش البغدادي، مَثَلًا لها باسمية (كيف)، بنفس حرفيتها، لأنها مع الاسم كلام، وينفى فعليتها؛ لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى^(١).

١٢ - السهيلي^(٢):

وقد نقل السيوطي عنه ردّه على ابن مالك في استشهاده على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة»، إذ يرى السهيلي أن الواو فيه علامة إضمار، وأن ابن مالك روى الحديث مختصرًا، وأصله: «إنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم؛ ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»^(٣).

١٣ - أبو جعفر الصفار^(٤):

وقد نقل السيوطي عنه من كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك؛ حيث يذكر ابن مالك نقل أبي جعفر الصفار الإجماع على جواز دخول الباء في خبر (ما) التميمية، خلافًا للفارسي والزمخشري^(٥).

١٤ - عبد العزيز بن عبد السلام^(٦):

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٨٥.

(٢) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي الأندلسي، مؤرّخ، محدث، نحوي، لغوي، مقريء، أديب، تُوفّي سنة ٥٨١ هـ، له: «الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام، وشرح الجمل للزجاجي، والقصيدة العينية» وغيرها. [انظر: الشذرات ٢٧١/٤، والإنباه ١٦٢/٢].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٤.

(٤) هو: أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، نحوي، له: «شرح كتاب سيبويه». [انظر: كشف الظنون ١٤٢٨/٢، ومعجم المؤلفين ١٠٧/٨].

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٢.

(٦) هو: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمى، الفقيه الشافعى، تُوفّي سنة ٦٦٠ هـ، له: «الإمام في أدلة الأحكام، وبحار القرآن، وشجرة المعارف» وغيرها. [انظر: الأعلام ٢١/٤، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/١].

وعنه ينقل السيوطي القول: بجواز الاعتماد في العربية على أشعار الكفار من العرب، وذلك لبُعد مظنة التدليس فيها، كما اعتمد في الطب، وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار للسبب نفسه^(١).

١٥ - القرافي^(٢):

وينقل عنه السيوطي القول: بأن العلماء لم يبحثوا في أحوال رواة اللغة؛ لأن الدواعي إلى الكذب في الحديث النبوي متوفرة لأسبابه المعروفة بخلاف اللغة؛ فإن الدواعي إلى الكذب فيها في غاية الضعف. ولما كان الكذب والخطأ في اللغة وغيرها في غاية الندرة اكتفى فيها بالاعتماد على الكتب المشهورة المتداولة، فشهرتها وتداولها يمنع ذلك مع ضعف الداعية له^(٣).

١٦ - الأصبهاني^(٤):

وقد نقل عنه السيوطي تعقيبه لما ذكره الفخر الرازي من إشكالات في نقل اللغة تواتراً وآحاداً^(٥).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٤٧-٤٨.

(٢) هو: أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، من علماء المالكية، توفى سنة ٦٨٤ هـ، له: «الخصائص في قواعد اللغة العربية» وغيره. [انظر في ترجمته: روضات الجنات؛ ص ٩١-٩٢، وكشف الظنون؛ ص ١١، ٢١، ٧٧، ٨٦ وغيرها].

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٣-٦٤.

(٤) هو: أبو الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصبهاني، مفسر، صوفي، متكلم، أصولي، وُلِدَ بأصبهان، وقَدِمَ دمشق ولزم الجامع الأموي، ثم قَدِمَ القاهرة، ودرس فيها وبها توفى سنة ٧٤٩ هـ، له: «تشديد القواعد في التوحيد، وشرح الكافية لابن الحاجب، وشرح الساوية في العروض». [انظر في ترجمته: البدر الطالع ٢/ ٢٩٨-٢٩٩، والدرر الكامنة ٤/ ٣٢٧-٣٢٨].

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٣.

تعقيبات على مصادر (الاقتراح) :

١ - لقد اشتمل كتاب (الاقتراح) على آراء، وشروح، وردود، وتعقيبات، وخلافات صادرة من أربعين عالماً من علماء اللغة وغيرها، واحتوت صفحاته - مع قلتها - على ثمانية وثلاثين كتاباً في مختلف علوم العربية وغيرها، وأحسب أن هذا مما يؤكّد أن الكتاب - على صغره - موسوعة في علم أصول النحو وبعض قضايا فقه اللغة بلا منازع.

٢ - لقد تشكلت هذه المصادر؛ في معظمها، من كُتب العربية؛ كالنحو واللغة وغيرهما، ولكنه ضم إليها مصادر من علوم أخرى؛ أمثال (المحصول) للفخر الرازي في أصول الفقه، و(الموشح) للمرزباني في الشعر والشعراء، و(الكشاف) للزّحشرى في التفسير، و(منهاج البلغاء) لحازم القرطاجني في علوم البلاغة، و(نزهة الألباء) لابن الأنباري، و (منقب الإمام الشافعي) لابن شاکر في الأخبار والتراجم.. فزاد ذلك في اتساع أفق المعرفة في (الاقتراح).

٣ - لقد امتدت هذه المصادر امتداداً تاريخياً واسعاً؛ حيث بدأت من الخليل (١٧٥هـ)، وسيبويه (١٨٠هـ)، مروّراً بالأخفش (٢١٥هـ)، والمازني (٢٤٩هـ)، وابن السراج (٣١٦هـ)، وابن جنى (٣٩٢هـ)، والرّبعي (٤٢٠هـ)، وابن الطراوة (٥٢٨هـ)، وابن الحشّاب (٥٦٧هـ)، وابن الأنباري (٥٧٧هـ)، والعكبري (٦١٦هـ)، وانتهاء بابن مالك (٦٧٢هـ)، وابن هشام (٧٦١هـ).. أي أنها تمثّل تطور التفكير النحوي خلال هذه المراحل المتوالية.

٤ - يمثّل أصحاب هذه المصادر مختلف مذاهب النحاة وطرائقهم؛ فمنهم البصريون الخالصون؛ كالخليل وسيبويه والمبرد والمازني، ومنهم الكوفيون المتعصبون لمذهبهم؛ كالفرّاء وثلّعب، ومنهم من يمثّل تياراً بصريّاً في المذهب البغدادي؛ كالزجاجي وأبى على الفارسي وابن جنى، ومن يمثّل امتداداً كوفيّاً في هذا المذهب؛ كأبى البقاء العكبري، ومنهم من ينتمى إلى مدرسة الترجيح والاختيار دون تقيّد بمذهب محدد؛ كالسهيلي والجزولي والخضراوي وابن عصفور وابن مالك وابن هشام.

٥ - لقد اشتمل كتاب (الاقتراح) على آراء ما كان يمكن لنا أن نطلع عليها لولا ذكر السيوطى لها؛ لأنه استمدّها من كتب لا تزال رهن الضياع، وربما كانت موجودة ولم تر النور بعد، ولعلنا نجد فى البحث عنها وإخراجها إلى دائرة الضوء من جديد.

٦ - تتجلى فى الكتاب - على كثرة مصادر - أنصع صورة للأمانة العلمية التى يتحلّى بها السيوطى فى عامة مؤلفاته، ومنها (الاقتراح)؛ إذ لم يأخذ من هذه المصادر قولاً إلاّ نسبه لصاحبه، وللكتاب الذى أخذه منه - ما أمكنه ذلك -، وهذا يزيد من مكانة الكتاب؛ لأنه يعطيه قيمة علمية وتوثيقاً نصياً يبعث على الطمأنينة، كما أنه يُتيح للدارس أن يعرف كل قولٍ مقترناً بصاحبه وبالكتاب الذى صدر منه، وأن يعود إلى هذه الآراء فى مصادرهما الأصلية متى شاء دون عناء.

ولا أظن أننا ننتهم بالمبالغة إذا قلنا: إن السيوطى بصنيعه هذا كان سابقاً عصره، مستشرفاً لعصرنا فى ضبط الإحالات، وتوثيق النصوص، ونسبة كل رأى إلى قائله، ومن كتبه، مع الإشارة إلى بداية النص المنقول ونهايته، وهو ما التزمه السيوطى فى غالب كتابه.

obeykandi.com

مادة (الاقتراح)

ذكر السيوطي في تقديمه لهذا الكتاب أنه قسّمه إلى مقدمات وسبعة كتب (أبواب)^(١) رئيسية، ونظرًا إلى كثرة ما تضمنته هذه المقدمات والكتب من مسائل وفصول وفروع وجزئيات وتنبيهات وخواتيم؛ فسوف نعرضها بإيجاز شديد يُعطى القارئ صورة مبسطة عمّا اشتمل عليه الكتاب من موضوعات، مع إحالته دومًا في كل ما نذكره إلى الكتاب ليرجع إلى التفاصيل في مواضعها.

أولاً - المقدمات :

وقد عرض فيها السيوطي ما يراه - فيما يبدو - مبادئ أساسية ينبغي الإلمام بها قبل الشروع في معالجة جوهر موضوعات أصول النحو، وقد جعل هذه المقدمات في عشر مسائل؛ ذكر في الأولى (حد أصول النحو)؛ وذكر أدلته الإجمالية وما دونها^(٢)، وعرض في الثانية (حدود النحو) لغير واحد من العلماء^(٣)، ويثير في المسألة الثالثة قضية (نشأة اللغة وهل هي من وضع الله أو البشر)؟^(٤)، وبذكر في الرابعة (مناسبة الألفاظ للمعاني)^(٥)، وفي الخامسة يتناول (الدلالات النحوية) وترتيبها^(٦)، ويذكر في السادسة (أقسام الحكم النحوي) من واجب ومنوع وغيرهما^(٧)، وفي السابعة يذكر (تقسيم الحكم النحوي إلى رخصة وغيرها)

(١) سمّاها السيوطي أبوابًا في تقديمه الكتاب [انظر: ص ١٨]، وسمّاها كُتُبًا في سائر مواضع الكتاب.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٢١-٢٢، ولمع الأدلة؛ ص ٨١.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٢-٢٤.

(٤) انظر: المرجع السابق؛ ص ٢٤-٢٦، وانظر: المدخل إلى علم اللغة؛ للدكتور رمضان عبد التواب، ص ١٠٩-١٢٤.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٦-٢٨، والخصائص ٢/ ١٥٢-١٥٨.

(٦) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٨-٢٩، والخصائص ٣/ ٩٨-١٠١.

(٧) انظر: الاقتراح؛ ص ٢٩.

متناولاً الضرائر الشعرية وتفاوتها حُسناً وقُبْحاً^(١)، ويعرض في المسألة الثامنة (تعلق الحكم بشيئين فأكثر)؛ وما يجوز الجمع بينهما وما لا يجوز^(٢)، ثم يسأل في المسألة التاسعة (هل بين العربي والعجمي واسطة؟) ثم ينقل الإجابة عن غير واحد من العلماء^(٣)، أما المسألة الأخيرة فقد نقلها عن ابن الطراوة؛ وهي حول (تقسيم الألفاظ إلى واجبٍ وممتنع وجائز)؛ ثم ينقل عن أبي حيان غرابة هذا التقسيم ونقضه^(٤).

ثانياً: الكتب (الأبواب):

وهي سبعة جعلها السيوطي أعمدة لكتابه (الاقتراح)؛ وهي:

(السماع)، و (الإجماع)، و (القياس)، و (الاستصحاب)، و (أدلة شتى)، و (التعارض والترجيح)، و (أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه). وقد قسّم السيوطي كلاهما - غالباً - إلى فصول أو مسائل، وقسّم هذه الفصول والمسائل إلى فروع ونحوها.

فهو من كتاب (السماع) يعرفه ثم يذكر أن مصادره ثلاثة: (القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب).

وقد قسّم هذا الكتاب إلى أربعة فصول؛ أولها: القرآن الكريم؛ فذكر أنه يحتج بكل ما ورد أنه قرئ به متواتراً أو أحاداً أو شاذاً ما لم يُخالَف قياساً معروفاً، ويخطئ بعض متقدمي النحاة الذين كانوا يعيبون على بعض القراء قراءات بعيدة في العربية^(٥). وفي الفصل الثاني: وهو عن الحديث الشريف؛ يتابع ابن الضائع وأبا حيان في قصر الاستشهاد بالحديث النبوي على ما ثبت أنه ورد بلفظ النبي ﷺ، وأنه نادر، ولا يكاد يوجد إلا في الأحاديث القصار وعلى

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٠ - ٣٢، ومنهاج البلغاء؛ لحازم القرطاجني، ص ٣٨٣.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٢ - ٣٣، والخصائص ١/ ٢٦٥.

(٣) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٣ - ٣٤، والمتع؛ لابن عصفور ٢/ ٧٣٣، وشفاء الغليل؛ للخفاجي؛ ص ٢٣ - ٢٤.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٣٤ - ٣٥.

(٥) انظر: المرجع السابق؛ ص ٣٦ - ٤٠.

قلةً أيضًا، وقد أفاض في تعليل ذلك والتدليل عليه^(١). وفي الفصل الثالث: يتناول كلام العرب؛ فيرى أنه يحتاج منه بما ورد عن القبائل العربية الفصيحة نظمًا ونثرًا، ثم يفرّع القول في كلام العرب إلى أربعة عشر فرعًا؛ كالسماع المطرد والشاذ، وحكم المسموع الفرد، وحجية جميع لغات العرب، وتداخل اللغات، وغير ذلك^(٢). وفي الفصل الرابع: ينقل عن الإمام الرازي بعض الإشكالات حول السماع متواتره وآحاده وأحوال الرواة، ثم ينقل الإجابة عنها للإمام وغيره^(٣).

أمّا كتاب (الإجماع) فقد جعله في ثلاثة فصول؛ الأول: حول حجية إجماع العرب مع صعوبة التأكد منه، والثاني: حول تركيب المذاهب، والثالث: حول الإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث^(٤).

وفي الكتاب الثالث (القياس) يذكر تعريفه وأهميته لعلم النحو، ثم يذكر أركان القياس الأربعة ويعقد لكل منها فصلاً، وكذا يذكر أقسام القياس، ثم يتوسّع في العلة فيذكر أقسامها، ومسالكها، وقوادحها، وما يتصل بها من مسائل؛ كالذور والتسلسل واجتماع الضدين، وجلاء القياس خفاؤه^(٥).

والكتاب الرابع (الاستصحاب) يتضمن تعريفه والاستدلال على حجتيه؛ مشيرًا إلى أن بعضهم قد رماه بالضعف^(٦).

(١) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٤٠ - ٤٤.

(٢) انظر: المرجع السابق؛ ص ٤٤ - ٥٩.

(٣) انظر: المرجع نفسه؛ ص ٦٠ - ٦٤، وانظر: المحصول في علم أصول الفقه؛ للفخر الرازي، ص ٢٧٥ - ٢٩٧.

(٤) انظر: الاقتراح؛ ص ٦٦ - ٦٩، وانظر: المرتجل؛ لابن الخشاب ٢٧٢ - ٢٧٣، وأصول الفقه الإسلامي؛ للدكتور وهبة الزحيلي ١١٤٢/٢ - ١١٤٤، واللمع في أصول الفقه؛ لابن إسحق الشيرازي، ص ٩٣.

(٥) انظر: الاقتراح؛ ص ٧٠ - ١١٢.

(٦) انظر: المرجع نفسه؛ ص ١١٣ - ١١٤، ولمع الأدلة؛ لابن الأنباري، ص ١٤٢.

ويتناول الكتاب الخامس (أدلة شتّى) سوى ما سبق من أدلة النحو؛ كالاستدلال بالعكس، وبيان العلة، وعدم الدليل، والأصول، وعدم النظر، والاستحسان، والاستقراء، وما يسمّى بالدليل الباقي، مع إشارته إلى أنها كثيرة لا تُحصر^(١).

وأما الكتاب السادس (في التعارض والترجيح) فيعالج فيه السيوطي مختلف أشكال التعارض وكيفية الترجيح بينها؛ كالتعارض بين نقلين، والترجيح بين لغتين، وتعارض الشذوذ واللغة الضعيفة، وتعارض قياسين، وتعارض القياس والسمع، وتعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، وتعارض الأصل والغالب، وغيرها^(٢).

وفي الكتاب السابع (في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه) يتناول السيوطي أربع مسائل؛ تدور الأولى: حول أول من وضع النحو والتصريف، ويذكر في الثانية: ما يشترط لمستنبط شيء من مسائل هذا العلم، ويوضح في الثالثة: طريقة ابن مالك بين مذهبي البصريين والكوفيين، ويُشير في الرابعة: إلى أنه إذا أدك القياس إلى شيء ثم وجدت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فإن الواجب أن تترك ما أنت عليه. وهذا يشبه في أصول الفقه قولهم بنقض الاجتهاد إذا بان النص بخلاف^(٣).

(١) انظر: الاقتراح؛ ص ١١٥-١١٩.

(٢) انظر: الاقتراح؛ ص ١٢٠-١٢٩.

(٣) انظر: المصدر نفسه؛ ص ١٣٠-١٣٢، وانظر: المحصول في علم أصول الفقه؛ للفخر الرازي ٩٠-٩١/٢.